تطور مقدرة الحصول على الغذاء في الجزائر، ودوره في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الألفية دراسة تحليلية للفترة (2009–2016)

ط.د. محمد هبول*

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطور مقدرة الأفراد للحصول على الغذاء في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، ودور ذلك في تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض ناقصي التغذية بحلول سنة 2015. ولقد بينت نتائج الدراسة، تراجع في نسبة ناقصي التغذية في الجزائر إلى أقل من 5% كمتوسط للفترة (2013-2015)، وهو ما يعني بلوغ هدف الألفية في هذا المجال، غير أن عددهم يبقى مرتفع وذلك في حدود 1.8 مليون نسمة لنفس الفترة، وبالتالي مساهمة ضعيفة في تعزيز الأمن الغذائي القومي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم فعالية الزيادات المسجلة في دخول الأفراد والإعانات الغذائية المقدمة، بسبب اللاعدالة في التوزيع و الارتفاع المستمر في مؤشر أسعار الغذاء، هذا الأخير الذي كان يمتص أي زيادة إسمية في هذه الدخول، وبالتالي عدم تحقق تحسن كبير في القدرة الشرائية. لهذا توصي الدراسة بضرورة تنظيم الأسواق المحلية، والرفع من الإنتاج المحلي عبر تحسين إنتاجية الفرد، وإصلاح نظام الدعم الغذائي بالتحول من النظام الشمولي إلى النظام الانتقائي لاستهداف الفئات المعنية وضمان تحسن مقدرتهم في الحصول على الغذاء.

الكلمات المفتاحية: مقدرة الحصول على الغذاء، القدرة الشرائية، نقص التغذية، الدعم، الأسعار.

Abstract:

The objective of this study is to assess the extent of improved access to food in Algeria during the period (2016-2009) and its role in enhancing food security and achieving the Millennium Development Goals of reducing undernourishment. The results of the study showed that the proportion of undernourished people in Algeria fell to less than 5% as an average for 2013-2015, which means reaching the Millennium goal in this area. However, the number of undernourished remained high at 1.8 million during the same period, a weak contribution to enhancing national food security due to the ineffectiveness of increases in incomes and food support due to uneven distribution and continuous rise in the food price index. The study therefore recommends the need to regulate local markets and raise local production by improving individual productivity and reforming the food support system through a shift from totalitarianism to selectivity to targeted groups and ensuring improved access to food.

Keywords: Food Access, Purchasing power, undernourishment, the support, the prices.

* – محمد هبول، طالب دكتوراه كلاسيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

المقدمة:

يشكل الأمن الغذائي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقها، غير أن المقومات المادية والطبيعية إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، تجعل من هذا الهدف صعب المنال والتحقيق في كل زمان ومكان، فمن بين التحديات التي أصبحت تواجهها، هو ضمان حصول ووصول جميع فئات المجتمع خصوصا الفقراء منهم وذوي الدخل المنخفض إلى الحد الأدنى من التغذية ضمانا لنشاطهم اليومي، وهو التحدي الذي يمثل البعد الثاني من أبعاد الأمن الغذائي بعد إتاحة الغذاء. فالبرغم من تمكن العديد من دول العالم من تحقيق وفرة الغذاء سواء محليا عن طريق الإنتاج أو خارجيا من خلال القدرة على الاستيراد، غير أنها تصطدم في مرحلة لاحقة في كيفية جعل هذا الغذاء في متناول جميع السكان ولاسيما الطبقات الفقيرة والمحرومة، ويشتد ذلك في حالات ارتفاع أسعار الغذاء، وضعف مرونة المداخيل، وقلة الإعانات، الحروب والنزاعات.... الخ، كلها عوامل تضعف القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي التقليل من فرص حصولهم على الحاجيات الأساسية من الغذاء، ومن ثم التأثير على أوضاع الأمن الغذائي للأفراد.

وعلى صعيد آخر يساهم تحقيق هذا البعد من الأمن الغذائي، في تقليل عدد ناقصي التغذية الذين لا يتحصلون على الحد الأدنى من الطاقة الغذائية، وهي الغاية التي تعتبر ضمن الغايات الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تم الالتزام بها من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شهر سبتمبر 2000.

أمام كل هذه المعطيات، تسعى الجزائر منذ مدة إلى تحسين مقدرة أفرادها على الحصول على الغذاء المناسب، من خلال العديد من الوسائل المادية والاقتصادية، في سبيل خفض ناقصي التغذية كعامل معزز لوضع الأمن الغذائي للأفراد من جهة، وكهدف والتزام أساسي ضمن أهداف الألفية الثالثة واجبة التحقيق مع نهاية سنة 2015. ولهذا سوف نحاول من خلال هذه الورقة، **معرفة مدى تحسن مقدرة الأفراد على الحصول على الغذاء في الجزائر، ومساهمة ذلك في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الألفية، خلال الفترة (2009-2016)؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء، وعلاقته بالأمن الغذائي وأهداف الألفية؟
- كيف نقرأ تطور مقدرة الحصول على الغذاء في الجزائر، ومساهمته في الأمن الغذائي؟
- هل تم تحقيق هدف الألفية المتعلق بالقضاء على الجوع في الجزائر بنهاية المدة المحددة (2015)؟
- ما هي مختلف التحديات المستقبلية المحيطة بهذا البعد، وكيف يمكن مواجهتها؟

الأهداف:

- معرفة مدى تحسن المقدرة الاقتصادية للأفراد على الحصول على الأغذية اللازمة؟
- معرفة مدى تحسن المقدرة المادية للأفراد على الحصول على الأغذية اللازمة؟
- كيفية تحسين مقدرة الأفراد في الوصول إلى الأغذية بشكل مناسب، خصوصا لدى الفئات الفقيرة والدخل المحدود، وفي حالات الارتفاع الحاد للأسعار؟

الأهمية: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أحد أبعاد الأمن الغذائي الأربعة، ألا وهو بعد القدرة على الحصول أو الوصول إلى الغذاء في الجزائر، والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد عنصر الوفرة الغذائية، ولأن العديد من الدراسات الاقتصادية كانت تركز دوما على بعد الوفرة وموقعه من الأمن الغذائي، خصوصا بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر مطلع 2009 والتي تستمر إلى 2019، تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على بعد الحصول على الغذاء والذي أثار الكثير من النقاش في الآونة الأخيرة بسبب أنه وبالرغم من وجود وفرة غذائية في الأسواق الجزائرية إلا أن المواطنون يشتكون من تقلبات الأسعار، والذي كان يؤثر على مقدرتهم الشرائية وبالتالي كمية ونوعية الغذاء المحصل عليه ، ضف إلى ذلك أنه بحلول عام 2015 يكون أجل تحقيق أهداف الألفية قد انتهى، ما يدعونا إلى معرفة التقدم المحرز من طرف الجزائر خصوصا في ما يتعلق بهدف خفض ناقصي التغذية والفقر المدقع.

المنهجية: بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة، وبلوغ أهدافها، فقد اعتمدنا في الأساس على المنهج التحليلي في مختلف أطوار الدراسة، بغية تفسير التطورات الكمية الحاصلة في مختلف مؤشرات مقدرة الحصول على الغذاء وبالتالي مساهمتها في تعزيز الأمن الغذائي للبلد، وتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بخفض ناقصي التغذية، إضافة إلى المنهج الوصفي كمنهج مساعد وبدرجة اقل المنهج التاريخي. مستخدمين في ذلك مجموعة من المراجع تنوعت بين: الكتب، المقالات، الأطروحات، التقارير الدورية للهيئات المختصة المحلية والدولية، ومواقع الأنترنت. ونظرا لكثرة التناقضات التي واجهتنا في مجال البيانات الإحصائية بين مختلف تقارير الهيئات، فقد اعتمدنا التقارير الرسمية والأكثر اقتباسا من طرف الباحثين.

خطة الدراسة:

1. مقدرة الحصول على الغذاء، وعلاقته بالأمن الغذائي وأهداف الألفية؛
2. تحليل تطور مؤشرات مقدرة الحصول على الغذاء في الجزائر؛
3. التحديات المستقبلية؛

1.مقدرة الحصول على الغذاء، وعلاقته بالأمن الغذائي وأهداف الألفية:

1.1. مفهوم مقدرة الحصول على الغذاء (Food Access): ويقصد بالحصول على الغذاء أو مقدرة الحصول عليه، توفر المقدرة المادية والاقتصادية لجميع الأفراد وبخاصة الأسر الفقيرة للتمكن من الحصول على الأغذية اللازمة أو الوصول إليها، حيث لا يكفي توفر وإتاحة الأغذية لوحده من أجل ضمان حصول كل فرد على حاجياته الغذائية .وتشمل المقدرة المادية توفر البنى الأساسية ونوعيتها، بما في ذلك الموانئ والطرقات وسكك الحديد والمواصلات، ومرافق التخزين، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق، قصد إيصال الأغذية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف معقولة وبخاصة للمناطق المعزولة، ولهذا تحدد المقدرة

المادية للحصول على الأغذية بمؤشرين أساسيين هما: كثافة الطرق ونسبة الطرق المعبدة إلى الإجمالي، وكثافة السكك الحديدية. [1]

أما المقدرة الاقتصادية أو المالية فيعني أن تكون أسعار الغذاء في متناول الأفراد وذلك وفق طريقتين، إما أن يحوز هؤلاء الأفراد على دخول عالية بالقدر الذي يسمح لهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية بسهولة وهي الحالة الأفضل غير أنها لا تكون متاحة دوما ولكل الأفراد، أما الحالة الثانية فهي التي تكون فيها أسعار الغذاء منخفضة سواء نتيجة قوى العرض و الطلب، أو نتيجة دعم حكومي لها خصوصا السلع الأساسية المكونة للنمط الغذائي المحلي بهدف تمكين الفئات المحتاجة من الوصول إليها بسهولة، وبالرغم إيجابية هذا الإجراء إلا انه قد تكون له انعكاسات سلبية على تنمية الزراعة وتحقيق الوفرة الغذائية[2]، ذلك أن الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية من شأنه خفض أسعار الاستهلاك وهو العامل الذي لا يحفز المزارعين على زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج ذلك أن هذه الأسعار لا تغطي تكاليف الإنتاج الأساسية، ويظهر هذا جليا في حالة دعم المنتجات المستوردة، لذا تسعى مختلف الحكومات عند وضع أي سياسة دعم غذائي معينة إلى حماية القدرة الشرائية للمستهلكين وفي نفس الوقت عدم الإضرار بالمنتجين من خلال ضمان مداخيل محفزة لهم.

كما تتدخل مجموعة أخرى من العوامل الاقتصادية الاجتماعية من الحين إلى الآخر للتأثير إيجابا على بعد الحصول على الأغذية وهي تتعلق أساسا ببرامج شبكات الأمان الغذائي[*] التي تستهدف أساسا حماية الفقراء من صدمات التغذية والتي يمكن أن تمس كذلك بعض الفئات من المجتمع، نذكر منها على سبيل المثال: التحويلات الغذائية العينية، التحويلات الغذائية النقدية المشروطة (قسائم الطعام)، برامج التغذية المدرسية من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية، برامج المساعدات الغذائية من قبل الجمعيات الخيرية...الخ.

إضافة إلى العوامل السابقة، فهناك عوامل ذات تأثير غير مباشر على مقدرة الأفراد على الحصول على الأغذية الكافية والمناسبة، ومن بينها: ارتفاع عدد السكان الذي يؤدي إلى تزايد في الطلب على الغذاء و في ظل ثبات العرض سوف يؤدي ذلك إلى موجات تضخمية تقلل من القدرة الشرائية ومن مقدرة الحصول على الغذاء، ارتفاع تكاليف الغذاء والتي من شأنها رفع أسعار الغذاء، ارتفاع تكاليف الاحتياجات الضرورية الأخرى (الصحية، التعليمية، السكنية،...) حيث يدفع ذلك الأفراد إلى تقليص ميزانيتهم الغذائية أو تناول أطعمة أرخص ثمنا والأقل نفعا من الناحية التغذوية[3]، وبالتالي زيادة مخاطر نقص وسوء التغذية، نقص التأهيل والتعليم وفرص الشغل هي عوامل من شأنها خفض دخول الأفراد وبالتالي تراجع مقدرة الحصول على الغذاء، انتشار الحروب والنزاعات وهي من العوامل التي تمنع وصول الأغذية وحتى توفرها.[4]

وعلى صعيد آخر، ينجم عن تراجع مقدرة الأفراد على الحصول على الغذاء انتشار نقص التغذية، والذي يحدث أساسا بسبب عدم كفاية المتناول من الغذاء في فترة زمنية معينة (على الأقل سنة) لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية، وقد يتطور الوضع إلى الأسوأ في حال زيادة حدتها، حيث قد يؤدي ذلك إلى نقص في الحصول على المغذيات الدقيقة الأساسية في النظام الغذائي وبالتالي حدوث حالة سوء التغذية[5]، والتي تنجم عنها العديد من

الأمراض خصوصا لدى الأمهات والأطفال مثل : فقر الدم، التقزم، الهزال، نقص الوزن، الكساح وهشاشة العظام بسبب نقص فيتامين (D) وعنصري الكالسيوم والبوتاسيوم، تضخم الغدة الدرقية بسبب نقص عنصر اليود، ...الخ. ورغم تعدد المؤشرات المحددة لإمكانية الحصول (الوصول) الاقتصادي للغذاء، واختلافها من مرجع إلى آخر إلا أنه يمكن حصر أهمها فيما يلي: [6]

– المؤشر المحلي لأسعار الأغذية، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حصة الإنفاق على الغذاء، الدعم الغذائي، نقص التغذية والجوع.

2.1. العلاقة بالأمن الغذائي: يشكل عنصر الحصول على الغذاء بعدا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي وذلك بعد عنصر الوفرة الغذائية، فقد تزايد الاهتمام بهذا البعد جراء تزايد عدد ناقصي التغذية في العالم حتى في حالات الوفرة الغذائية، وبهذا يكون مفهوم الأمن الغذائي قد شهد تطورا في أبعاده والتي يجب الإلمام بها.

يعود أصل مصطلح الأمن الغذائي إلى أزمة الغذاء العالمية من القرن الماضي (1973-1974)، أين واجهت الدول النامية والفقيرة مشكلة غذائية خطيرة جراء نقص حاد في الإمدادات الغذائية الأساسية (الحبوب) وحدوث تقلبات في أسعارها دوليا، لذا كان مفهومه في البداية يرتكز على الجوانب الاقتصادية (الكمية والسعرية)، غير أن هذا المفهوم وانسجاما مع التغيرات الحاصلة قد شهد تحديثا منتصف التسعينات، ليصبح مفهوما أكثر شمولا باحتوائه على أبعاد نوعية وإنسانية[7].

حيث جاء في تعريف المنظمة العالمية للتغذية والزراعة على أنه:[8] "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية."

وتعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه:[9] " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج المحلي(الذاتي) أولا، وعلى أساس المبرة النسبية لإنتاج السلع لكل دولة، وإتاحته لكافة المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية ".

أما في الجزائر فيعرف من خلال القانون التوجيهي للزراعة (08-16) في مادته الثالثة على أنه:[10] " حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة".

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن المفهوم الحديث للأمن الغذائي قد اتسع ليشمل محاور جديدة مثل: القدرة على الحصول على الغذاء، استقرار الغذاء، الجودة والسلامة، فضلا عن توفير الغذاء، وبالتالي فهو لا يركز على فكرة الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل الاحتياجات ذاتيا كما كان سائدا في السابق، بل في كيفية توفيرها وإتاحتها لجميع فئات المجتمع، وإمكانية الاستفادة منها. ومن منطلق ذلك يمكننا تعريف الأمن الغذائي على أنه يمثل مقدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لمواطنيها كما ونوعا بصفة منتظمة ومستمرة، بالاعتماد أساسا على الإنتاج المحلي واستفاء الباقي من الخارج وفق مبدأ الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية في كل دولة، مع شرط إتاحته لمواطنيها بالأسعار التي تتناسب وقدراتهم الشرائية وإمكانياتهم المادية.

تبين لنا مما سبق، أن تحقق الأمن الغذائي في أي بلد ما مشروط بتحقق أربعة أبعاد رئيسية (توافر الغذاء، الحصول عليه، استقراره، الانتفاع منه)، وأن أي قصور أو عجز في واحد من هذه الأبعاد يؤدي إلى حالة انعدام الأمن الغذائي، ويحتل بعد الحصول على الغذاء المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد توافر الغذاء، حيث تولي له الحكومات خصوصا النامية أهمية بالغة عند تخطيط سياساتها الزراعية والغذائية قصد ضمان وصول جميع فئات المجتمع للغذاء والحصول عليه.

تشير العديد من التجارب الدولية، أن تحقيق أعلى وفرة غذائية لا يعني بالضرورة ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على ما يكفيهم من أغذية، ذلك أن هناك عوامل أخرى (اقتصادية ومادية) قد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على مقدرة الحصول على هذه الأغذية وحتى توزيعها بين أفراد المجتمع الواحد، حيث أنه كلما ارتفعت مداخيل الأفراد ودعم الغذاء مع تراجع في أسعاره، كلما ساهم ذلك في ارتفاع المقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة مقدرتهم في الحصول على الغذاء، والعكس صحيح. غير أن هذا لا يلغي تأثير الوفرة الغذائية تماما بل بالعكس، حيث يمكنها التأثير عبر قناة الأسعار من خلال حجم وطبيعة هذه الوفرة، ففي البلدان منخفضة الدخل وفي الحالات التي ترتفع فيها نسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء المتاح للاستهلاك، فإن ذلك سوف يقلل بدرجة كبيرة من مخاطر التعرض لارتفاع أسعار الغذاء العالمية وبالتالي الحفاظ على مستوى معين من إمكانيات وصول الأفراد إلى الغذاء، وذلك في ظل أسواق محلية تتميز بالتنظيم وشروط المنافسة الكاملة، أما في الحالات التي تزيد فيها الواردات الخارجية في الغذاء المتاح للاستهلاك فإن ذلك سوف يزيد من مخاطر التعرض لارتفاع أسعار الغذاء الدولية وبالتالي التأثير سلبا على بعد الحصول على الغذاء، ولهذه الأسباب تسعى العديد من الدول إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي في حدود الإمكانيات المتاحة، فضلا عن سياسة دعم أسعار الإنتاج والغذاء.

يفهم من ذلك أيضا، أن ضمان حصول الأفراد على الغذاء بشكل مستدام يتوقف على استقرار هذا البعد، من خلال استقرار العوامل المحددة له خصوصا عامل الأسعار، حيث أن التقلبات العديدة والكبيرة في أسعار الغذاء من شأنها تثبيط فعالية ارتفاع المداخيل وكذا الدعم الحكومي للاستهلاك، وهو ما ينعكس سلبا في الأخير على تراجع المقدرة الشرائية وبالتالي المقدرة في الحصول على الغذاء، وقد لا يتوقف الأمر هنا ففي العديد من المرات تؤدي مثل هذه الأوضاع إلى اضطرابات اقتصادية و توترات اجتماعية تهدد الأمن القومي، وذلك مثلما حدث في العديد من الدول النامية إثر الأزمة الغذائية العالمية سنتي : 2008 و2011.

إن من شأن تحسن مقدرة الأفراد على الحصول على الغذاء واستقرارها، أن ينعكس ذلك إيجابا على مستويات الأمن الغذائي، وحتى يكتمل ذلك لابد أن يشتمل الغذاء المحصل عليه على جملة من الشروط منها: شروط السلامة والجودة الغذائية[11]، والقدرة على الوصول إلى مصادر محسنة للمياه ومرافق الصرف الصحي...الخ[12]، أي تحقق بعد الاستفادة من الغذاء. وبهذا يكتمل تحقيق الأمن الغذائي عبر أبعاده الأربعة.

3.1.العلاقة بالأهداف الإنمائية للألفية: لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2000، واحد من أهم مجموعات الالتزامات الدولية، وذلك من خلال "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" على إثر انعقاد

مؤتمر القمة للألفية أنا ذاك، وفي هذه الوثيقة التزمت الدول الأعضاء (حوالي 189 دولة، ومالا يقل عن 23 منظمة دولية) على تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة 2015، وقد تمحورت هذه الأهداف بشكل عام حول مكافحة الفقر والجوع، والأمراض الخطيرة والأمية والتمييز ضد المرأة، والعمل على إحلال تنمية مستدامة دولية. حيث استمدت هذه الأهداف والالتزامات المترتبة عنها من جملة الاتفاقيات والقرارات المنبثقة عن المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة نهاية العقد الماضي من القرن العشرين.

ليتم ضبط هذه الأهداف بدقة سنة بعد ذلك (2001)، حيث تم تحديد (08) أهداف عامة، مقررة كميا ومحددة زمنيا، ومرتبة كالتالي: القضاء على الجوع والفقر المدقع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الحاملات، مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، ضمان الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية. ويساندها (21) هدفا فرعيا و (60) مؤشر، ولقد لقيت هذه الأهداف الثمانية قبول واسع من كل الأطراف الدولية داخل الأمم المتحدة وخارجها، باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز للجهود الدولية اتجاه قضايا التنمية في الدول المتخلفة، ومنذ البداية جرى التأكيد على وجوب توجيه الأهداف وطنيا من حيث قيادتها وتنفيذها، وعلى أنها لا تحل محل الالتزامات السابقة بل تكملها[13]. وبالعودة إلى الهدف الأول من أهداف الألفية المتعلق بالقضاء على الجوع والفقر المدقع، فنجده يشتمل على ثلاثة أهداف (غايات) فرعية:[14]

– الغاية 1–أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف، في الفترة ما بين (1990-2015)؛

–الغاية 1–ب: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب؛

–الغاية 1–ج: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في الفترة ما بين (1990-2015):

حيث يمكن تتبع التقدم المحرز في هذا المجال عبر مؤشرين رئيسيين:

– عدد الأطفال ناقصي الوزن، والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات؛

– نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية (نقص التغذية)؛

وبهذا يلاحظ أن تحسن مقدرة الأفراد في الحصول على الغذاء، من شأنه خفض ناقصي التغذية والذين لا يصلون إلى الحد الأدنى منه، وبالتالي تحسن مؤشر الجوع. كما أن خفض مستويات الفقر المدقع في بلد ما من شأنها رفع مداخيل الأفراد ومقدرتهم الشرائية، مما يساهم في زيادة مقدرة السكان على الوصول إلى الأغذية المناسبة. وفي الإجمالي يسمح تراجع الفقر المدقع من تحسن مقدرة الحصول على الغذاء وتراجع ناقصي التغذية، وبالتالي تحقيق الغاية (1–ج) المتعلقة بالقضاء على الجوع سنة 2015 .

2.تحليل تطور مؤشرات مقدرة الحصول على الغذاء في الجزائر: كما رأينا سابقا، تتأثر مقدرة الأفراد في الحصول على الغذاء المناسب، بمجموعة من العوامل المادية والاقتصادية، والتي تكون نتاج التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها البلد، ولهذا سوف نحاول فيما يلي تتبع تطورات القدرة على الحصول على الغذاء وأهم

التغيرات التي شهدها طوال الفترة (2009–2016)، وذلك وفق مجموعة من المؤشرات مصنفة ضمن مجموعة من العوامل.

1.2.العوامل الاقتصادية: تتحكم مجموعة من العوامل الاقتصادية في مقدرة الأفراد على الحصول على مختلف الأغذية الضرورية، ولعل من أهمها: أسعار السلع الغذائية، مستويات دخول الأفراد، حصة الإنفاق على الأغذية، دعم الغذاء.

1.1.2.تطور أسعار الغذاء المحلية: تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها بصورة مباشرة على إمكانية حصول المستهلكين على مختلف أنواع الغذاء كما ونوعا وبخاصة عند فئات الدخل الضعيف والثابت وذلك بفعل تراجع قدرتهم الشرائية.

جدول رقم 01: تطور مؤشرات أسعار الغذاء المحلية والدولية الوحدة: نقاط

السنوات / المؤشرات	متوسط (04–08)	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ر,ق,أ,إ,الإجمالي 2001=100	117.8	135.5	141	149.1	163.5	160.1	176.8	184.6	195.3
ر,ق,أ,إ,الغذائي 2001=100	118.82	144.5	150.6	159.5	180.2	190.2	195.3	200.9	206.2
مؤشر الفاو لأسعار الغذاء (2004–2002) =100	144.14	160.3	188	229.9	213.3	209.8	201.8	164	161.5

Sources : préparer le chercheur à partir de :
-office national des statistiques (ONS), **indice des prix à la consommation (2003-2012)**, Série E : statistiques économiques n 72, Alger, mai 2013, p p : 34-43.
- (ONS), **indice des prix à la consommation (mois décembre 2013)**, № 217, Alger, janvier 2014, p : 7
- (ONS), **indice des prix à la consommation (mois décembre 2014)**, № 229, Alger, janvier 2015, p : 7
- (ONS), **indice des prix à la consommation (mois décembre 2015)**, № 241, Alger, janvier 2016, p : 7
- (ONS**), indice des prix à la consommation (mois décembre 2016)**, № 253, Alger, janvier 2017, p : 7
- FAO, **Indice FAO des prix des produits alimentaires**, sur le site web :
http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/fr/consulte le 10/10/2017.

و يوضح الجدول أعلاه، استمرار ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائي في الجزائر بعد سنة 2008 حتى سنة 2016 وذلك وفق طريقة منتظمة بالتوازي مع الارتفاع المسجل في المؤشر الإجمالي، حيث ارتفع مؤشر الغذاء من 118.8 نقطة كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى حوالي 206 نقطة سنة 2016 وذلك وفق معدل نمو قدره 6.3 % خلال هذه الفترة، وبمعدل 4.6% خلال فترة الدراسة، ومعنى ذلك أن المستوى العام لأسعار الغذاء في الجزائر لسنة 2016 قد ارتفع بـ106% مقارنة بأسعار سنة الأساس (2001)، ويغذي هذا النمو التقلبات التي كانت تشهدها أسعار السلع الاستراتيجية المستوردة من طرف الجزائر خلال هذه المرحلة مثل الحبوب، الحليب، الزيوت، السكر، وكذا أسعار المنتجات المحلية خصوصا الطازجة منها مثل: اللحوم، الخضر والفواكه وذلك حسب خصوصيات كل فترة، والتي يمكن أن نقسمها إلى ثلاث محطات رئيسية.

وتمثل المحطة الأولى سنة 2009، أين شهدت ارتفاع المؤشر المحلي لأسعار الغذاء إلى 144.5 نقطة مقابل 118.8 كمتوسط للفترة السابقة (2004-2008)، وذلك وفق معدل نمو قدره 21.7% وهو الأكبر مقارنة بـ 06 سنوات الماضية، وقد ساهم في ذلك النمو، الارتفاع الحاد في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة المحلية وفي مقدمتها: الأسماك، جملة اللحوم والبيض، الخضر والفواكه، وبعض المنتجات المستوردة كالسكر والقهوة وبدرجة اقل الحليب والحبوب، هذه الأخيرة التي شهدت تراجع في نمو أسعارها بفضل تحسن الإنتاج الوطني منها فضلا عن تراجع أسعارها الدولية، وبهذا كان تضخم أسعار الغذاء في هذه المرحلة محليا بدرجة أولى[15].

أما المحطة الثانية فهي تغطي الفترة (2010-2011)، والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2010 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011، أين انتقل مؤشر الفاو لأسعار الأغذية من 160 نقطة سنة 2009 إلى 188 نقطة سنة 2010 ثم 229 نقطة سنة 2011، أي بزيادة سنوية قدرها 12.7%، وقد سجلت أكبر الزيادات في الحبوب والزيوت والألبان[16]، وباعتبار الجزائر مستورد صافي لهذه المواد ومع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فقد أدى هذا الوضع إلى تضخم داخلي تجسد في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ذات المحتوى المستورد الكثيف، و الذي أصبح يساهم بـ 48% في التضخم الإجمالي، ضف إلى ذلك الارتفاع المسجل في أسعار الجملة للخضر والفواكه الطازجة سنة 2010[17] .

ومن تداعيات هذا الارتفاع حصول زيادات مفاجئة وقوية في أسعار التجزئة للمواد الغذائية الأساسية المستوردة مطلع جانفي 2011 ولا سيما مادتي الزيت والسكر، مما أدى إلى توتر اجتماعي واحتجاجات كبيرة من طرف المواطنين ضد غلاء الأسعار*، وعلى إثرها سارعت الحكومة إلى احتواء الوضع من خلال تدابير استعجالية تهدف إلى ضبط السوق ومن ثم الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا الفئات المعوزة، وقد تمثلت هذه التدابير فيما يلي:[18]

- إلغاء الحقوق الجمركية على استيراد السكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية، والتي تقدر بنسبة 5%.
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.
- إعفاء أنشطة إنتاج ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر، من الضريبة على أرباح الشركات، حيث تقدر هذه الضريبة على الإنتاج بـ 19%، أما التوزيع فتقدر بـ 25%.
- إعفاء مادة السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق. ومن شأن هذه الإعفاءات الاستثنائية في النهاية خفض تكلفة مادة السكر بـ 41%.

هذا ولا يمكن أن نغفل دور الأسواق المحلية كذلك في ارتفاع الأسعار في هذه الفترة، حتى في أوقات الوفرة بالنسبة للمنتجات الطازجة مثل الخضر والفواكه بسبب العديد من الاختلالات التي تعرفها.

شكل رقم 01: تطور مؤشر الفاو لأسعار مختلف المواد الغذائية الأساسية (2004-2016)

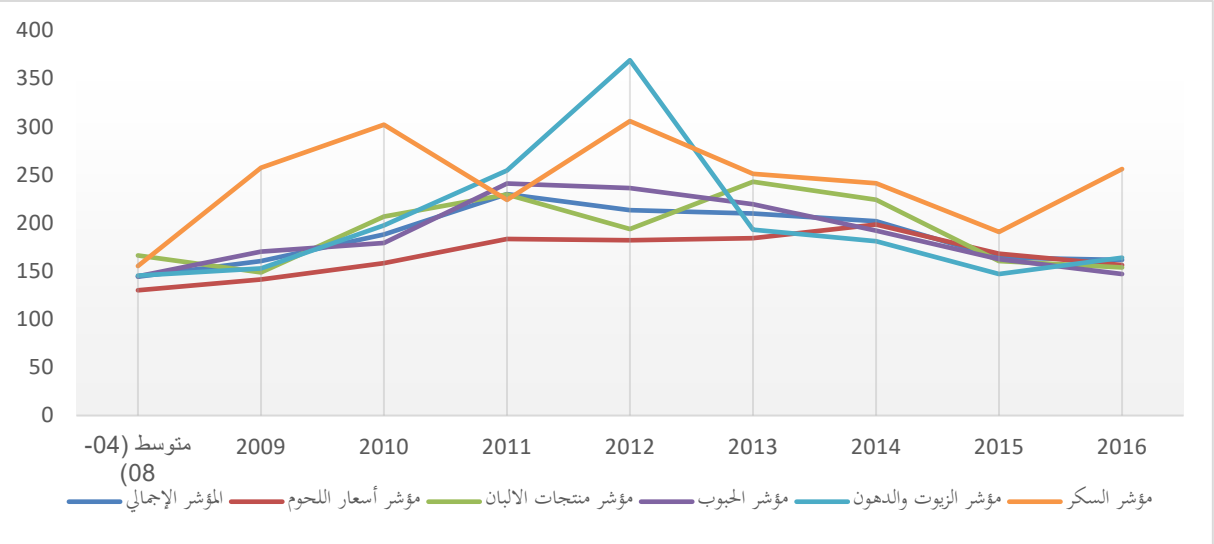

Sources : préparer le chercheur à partir de la FAO, Indice FAO des prix des produits alimentaires, sur le site web : http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/fr/consulte le 10/10/2017.

أما المحطة الثالثة فتمثل سنة 2012، وهي السنة التي شهدت بداية تراجع مؤشر أسعار الغذاء الدولية بعد سلسلة من الارتفاعات، حيث انتقل من 229.9 نقطة سنة 2011 إلى 213 نقطة سنة 2012، ويغذي هذا التراجع أساسا تراجع أسعار الحبوب والألبان، في حين لازالت باقي المواد مثل الزيوت والسكر تسجل ارتفاعا مستمرا بل وتسجيلها لأرقام قياسية لم تسجل طوال فترة الدراسة، حيث بلغ مؤشر أسعار الزيوت رقم 368.9 نقطة، أما مؤشر السكر فقد بلغ 305.7 نقطة، وعلى النقيض من ذلك شهد المؤشر المحلي لأسعار الغذاء نموا معتبرا في ظرف سنة حيث انتقل من 159.5 نقطة إلى 180.2 نقطة بين سنتي 2011 و2012 أي زيادة بحوالي 13% و هي الأكبر من خلال 10 سنوات السابقة ، ويغذي هذا الارتفاع الكبير، ارتفاع أسعار الغذاء الوطنية من المنتجات الطازجة وفي مقدمتها: جملة اللحوم، الخضر خاصة البطاطا، الأسماك الطازجة، وبدرجة اقل مادة السكر (بفضل تدابير الدعم والإعفاء المقدمة لها خلال السنة الماضية)، وبحسب وزارة الفلاحة فإن هذه الوضعية غير متعلقة بنقص الوفرة الغذائية من هذه المواد خلال هذه السنة (فمثلا ارتفع سعر البطاطا في أسواق التجزئة بـ36% رغم ارتفاع العرض منها بـ10% ، كما ارتفع سعر منتجات البستنة بحوالي 14.9% رغم زيادة العرض منها بـ5%)، وإنما مرد ذلك إلى وجود تضخم هيكلي والذي فسر بأحد العاملين، أولاهما هو وجود اختلالات في السوق ناجمة عن النقائص التنظيمية خصوصا الغموض في تكوين الأسعار، بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاع كتلة الأجور دون ارتباط ذلك مباشرة بنمو في الإنتاجية[19].

أما المحطة الرابعة والأخيرة فهي تغطي الفترة (2013-2016)، أين شهد فيها الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائي في الجزائر تراجعا مستمرا في معدل نموه، حيث انتقل هذا الأخير من 5.5% إلى 2.64% خلال هذه الفترة، وذلك بفعل استمرار تراجع الأسعار العالمية وتوسع دائرتها لتشمل كل المنتجات الغذائية المستوردة من طرف الجزائر (الحبوب، الحليب، الزيوت، السكر)، باستثناء مادتي الزيت والسكر التي شهدت نوع من الارتفاع

مطلع سنة 2016، وبهذا انتقل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء من 213 نقطة سنة 2012 إلى 210 نقطة سنة 2013، ثم يبلغ 161.5 نقطة في نهاية المدة. ولقد انعكست هذه الأوضاع إيجابا على تراجع تضخم المواد الغذائية في السوق الوطنية، وبالرغم من ذلك يبقى مؤشر الأسعار الأغذية محليا مرتفعا مدفوعا في ذلك بارتفاع أسعار المنتجات الطازجة وبنسب متفاوتة، فمثلا ساهمت جملة اللحوم لوحدها بنسبة 96% من متوسط التضخم السنوي للمواد الغذائية سنة 2013، أما الخضر (لاسيما البطاطا) والفواكه والأسماك الطازجة فقد بلغت مساهمتها 58.8% وذلك سنة 2014.

تجدر الإشارة إلى أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائي في الجزائر وخلال فترة الدراسة كان له تأثير كبير على المؤشر العام ومن ثم على معدل التضخم، حيث يشير الجدول رقم(2) إلى تطور مساهمة هذا المؤشر في تكوين معدل التضخم الإجمالي من 46% سنة 2008 إلى 62.9% سنة 2014، وكمتوسط بلغت هذه المساهمة نسبة 53% خلال الفترة (2008-2014) وهي نسبة معتبرة تعكس الأهمية النسبية لأسعار الغذاء ودورها في توجيه المستوى العام للأسعار(التضخم) في الجزائر.[20]

جدول رقم 02: تطور مساهمة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائي في معدل التضخم الوحدة : %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4
مساهمة ر.ق.أ.إ.غ	46	63.9	49.5	42.8	62.8	46	62.9	-	-

Sources : préparer le chercheur à partir de :
- FMI, **indicateur sur l'Algérie**, le site web : http://www.imf.org/en/Countries/DZA#countrydata, consulte le 2/11/2017
- Banque d'Algérie, **Évolution économiques et monétaires en Algérie (2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014,2015)**.

يبين التحليل السابق، مدى الارتفاع الذي شهده الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الغذائية خلال فترة الدراسة، وكيف كان شديد الحساسية لارتفاع أسعار الغذاء العالمية وبالنظر إلى أهميته النسبية الكبيرة في تشكيل معدل التضخم العام، فقد كان له تأثير سلبي على المقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إضعاف مقدرتهم في الحصول على الكميات الكافية والمناسبة من الغذاء في بعض الفترات، وقد تم مجابهة ذلك باتخاذ تدابير إعفاء جمركي في المواد المعنية بغرض خفض التكلفة ومن ثم أسعار الاستهلاك النهائية.

2.1.2.تطور مداخيل الأفراد: تؤثر مستويات دخول الأفراد بصفة كبيرة في كميات وأنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء في مجتمع ما، ويوضح الجدول رقم (3) تزايدا مستمرا في نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة (2009-2014)، ليشهد بعد ذلك تراجعا خلال السنتين التاليتين (2015-2016) وذلك تأثرا بتراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلد إثر تراجع أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 *، ضف على ذلك التزايد السكاني أين بلغ عدد سكان الجزائر حجم 40.8 مليون نسمة سنة 2016، وعموما فقد بلغ متوسط حجم هذا المؤشر طوال فترة الدراسة مقدار 4.8 ألف دولار، وبالرغم من تفوق هذا الأخير لدى الجزائر مقارنة ببعض

الدول العربية المجاورة، مثل: مصر(3.3 الف دولار)، تونس (4.1 الف دولار)، المغرب (3 الف دولار) كمتوسط خلال فترة الدراسة، فهو يبقى أقل من مؤشر الدول النامية (4.7 الف دولار)، وكذلك أقل من المؤشر العالمي البالغ (10.3 الف دولار)، كما أنه بعيد كل البعد عن مؤشر الدول المتقدمة البالغ (43.5 الف دولار) كمتوسط للفترة السابقة.

جدول رقم 3: مقارنة تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري (2009-2016) الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الجزائر	3.886	4.481	5.454	5.575	5.477	5.466	4.151	3.902	**4.799**
مصر	2.578	2.922	3.077	3.383	3.400	3.524	3.731	3.685	**3.288**
المغرب	2.923	2.897	3.112	2.980	3.200	3.260	2.965	3.004	**3.043**
تونس	4.179	4.177	4.292	4.180	4.249	4.329	3.884	3.749	**4.130**
الدول المتقدمة	40.453	41.994	44.820	44.432	44.554	45.364	42.682	43.576	**43.484**
الأسواق الناشئة والدول النامية	3.312	3.932	4.589	4.788	5.015	5.110	4.769	4.687	**4.525**
العالم	8.958	9.680	10.645	10.711	10.881	11.043	10.320	10.344	**10.323**

Sources : préparer le chercheur à partir de : FMI, **indicateur sur l'Algérie**, le site web : http://www.imf.org/external/datamapper/NGDPDPC@WEO/O/MAR/TUN?year=2011,consulte le 2/11/2017.

إن ارتفاع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وما عرفه الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون (SMNG) من زيادات طوال الفترة (2001-2015)، قد ساهم في ارتفاع الطلب بصفة عامة والطلب على الغذاء بصفة خاصة ولا سيما في مجال السلع الغذائية الأساسية (الحبوب، البقوليات، الحليب، الزيوت، السكر..)، ومن أجل تلبية هذا الطلب فقد كانت الجزائر تضطر إلى استيرادها وبقوة خصوصا في المواسم الفلاحية الضعيفة المحصول، وإذا حصل وارتفعت الأسعار العالمية فإن ذلك كان يتحول إلى تضخم داخلي لأسعار المنتجات السابقة ومشتقاتها، وذلك مثلما حصل سنوات: 2007، 2008، 2011، أين ارتفعت الأسعار بشكل حاد ولم تستطع الزيادة الحاصلة في المداخيل من مجابهتها، مما أثر على استهلاك الأفراد للأغذية كما ونوعا.

ومع تدقيق أكبر، سوف يكون الوضع أكثر إضرارا بالفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض، والتي تكون أكثر حساسية اتجاه تقلبات الغذاء كونها تخصص مبالغ أكبر من الدخل في سبيل تلبية احتياجاتها الغذائية، وتشير الإحصائيات الرسمية المتاحة إلى أن نسبة الفقراء في الجزائر الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار يوميا في الجزائر (الفقر المدقع أو الفقر الغذائي)* قد تراجع إلى 1.2% من عدد السكان سنة 2015 مقارنة بنسبة 6.2% سنة 1990، والذي يعني كذلك تراجع نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية، وبهذا تكون الجزائر قد حققت الغاية (1-أ) من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع والذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار وذلك إلى النصف خلال الفترة (1990-2015).

جدول رقم 04: تطور معدل الفقر في الجزائر حسب خطوط الفقر الدولية (1981-2015) الوحدة: %

السنوات	1981	1988	1990	1995	2000	2004	2005	2009	2011	2015
أقل من 1 دولار	-	1.9	1.7	-	0.8	-	0.6	0.5	0.8	-
أقل من 1.25 دولار	3.8	3.6	6.2	5.7	3.1	1.6	4.3	-	0.5	1.2

Sources : Préparer le chercheur à partir de :
- Le gouvernement Algérien, **Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement**, septembre 2010, p : 24.
- Le gouvernement Algérien, **Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement-2015)** (**2000**, juin 2015, pp : 36-44
- United nation , **poverty : the official numbers** , p: 30, on the website: www.un.org/esa/socdev/rwss/docs/2010/chapter2.pdf see the 5/11/5017

غير أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم ارتفاعها مرة أخرى خلال السنوات المقبلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح خط الفقر الدولي عند هذه العتبة (1.25) لا يعبر بدقة عن حقيقة الفقر المنتشر بسبب عدم مسايرته للتطورات الحاصلة في أسعار مختلف الاحتياجات البشرية الأساسية من غذاء وملبس ومسكن...عبر العالم و منذ مدة، ولهذا فقد قام البنك الدولي بتحديث هذا الخط انطلاقا من سنة 2008[21]، حيث تشير إحصائيات هذا الأخير إلى تراجع نسبة الفقر المدقع في الجزائر حسب خط الفقر الدولي الجديد عند عتبة (1.90) إلى 0.5 % سنة 2011 مقارنة بنسبة 5.9% سنة 1995، بينما يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2015، إلى بلوغ نسبة الفقراء الذين يقل دخلهم عن عتبة 2 دولار يوميا ما نسبته 8.2% [22]، أي ما يقارب 3.3 مليون نسمة من الجزائريين وذلك من إجمالي 40 مليون تقريبا بنهاية 2015 [23]، وهي نسبة أقل ما يقال عنها أنها مرتفعة وذلك بالنظر إلى التطور الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي انطلاقا من سنة 2009، وإن كان يفسر ذلك بقوة بتراجع مداخيل الدولة خلال السنتين الأخيرتين (2015 و2016).

إلا أن الإشكال أكبر من ذلك فهو يتعلق أساسا بعدالة توزيع الدخل وحدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، ذلك أن انتشار العدالة في توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع من شأنه تقليل الهوة بين الفقراء والأغنياء وتوفير تكافؤ في القوى الشرائية وبالتالي تحسين مقدرة الحصول على الغذاء لعدد أكبر من الأفراد، في هذا الإطار شهدت الجزائر تحسنا في هذا المؤشر سنة 2011 ببلوغ معامل جيني لعدالة توزيع الدخل نسبة 27.6% مقارنة بالسنوات السابقة، غير أنه ما لبث أن شهد تدهورا مطلع سنة 2014 بارتفاع هذا المعامل إلى نسبة 38%، وهو ما يعني زيادة في حدة التفاوت الطبقي وفي عدد الفقراء، والذي يؤدي بدوره إلى تراجع القدرة الشرائية وتراجع المقدرة على الوصول إلى الأغذية لعدد أكبر من الناس.

جدول رقم 5: تطور معامل جيني لعدالة توزيع الدخل في الجزائر (1988–2014) الوحدة: %

السنة	1988	1990	1995	2000	2005	2011	2014
المعامل	40.19	31.8	35.3	36.4	35.6	27.6	38

Sources : Préparer le chercheur à partir de **:**
- United Nations International Children's Emergency Fund **(UNICEF), L'INÉGALITÉ MONDIALE : La Répartition des Revenus dans 141 Pays, Isabel Ortiz, Matthew Cummins,** Août 2012, p : 45.
- la banque mondiale(BM), **Indice GINI**, sur le site web : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.GINI?locations=DZ&view=chart.1/11/2017.
- Fonds monétaire international(FMI), **Le Conseil d'administration du FMI achève les consultations de 2017 au titre de l'article IV avec l'Algérie**, Washington (USA) ,01 juin 2017, p : 4

3.1.2.تطور حصة الإنفاق على الغذاء: يبرز تطور حصة الإنفاق على الغذاء من إجمالي ما تنفقه الأسر الجزائرية، بدقة أكبر طريقة توزيع الدخل المتاح وأي زيادة تطرأ عليه، وبالتالي يسمح هذا المؤشر من معرفة التغيرات الكمية والنوعية الواقعة في الغذاء المحصل عليها من طرف الأفراد، ومن الطبيعي أن ترتفع مقدرة الأفراد في الحصول على الغذاء كلما زادت حصة الإنفاق عليه من إجمالي ميزانية إنفاق الأسر.

وتشير الإحصائيات الرسمية المتاحة، إلى أن الإنفاق الاستهلاكي العائلي الإجمالي في الجزائر قد شهد تزايدا مستمرا طوال الفترة (2009-2014)، بانتقاله من 51.535 مليار دولار إلى 77.746 مليار دولار، أي بزيادة سنوية قدرها 61.8%، ليشهد تراجعا مفاجئا ومستمرا انطلاقا من سنة 2015، ليبلغ حجم 65.068 مليار دولار سنة 2016، وهو التراجع الذي يفسر بتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إثر تراجع هذا الأخير بعد انهيار أسعار النفط الدولية مع نهاية سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا (2017)[24].

وفي دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات حول الإنفاق الاستهلاكي ومستوى المعيشة للأسر سنة 2011 (أحدث الإحصائيات الموجودة)، بين أن إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء قد تضاعف بمعدل ثلاث مرات تقريبا (2.7 مرة) خلال الفترة (2000–2011)، حيث انتقلت قيمتها من 683 مليار دج إلى 1875 مليار دج، ورغم ذلك فقد سجلت حصتها تراجعا من إجمالي إنفاق الأسر حيث بلغت نسبة 41.8% سنة 2011 مقارنة بنسبة 44.5% لسنة 2000 (ويغذي هذا التراجع تراجع حصة الأسر في المناطق الحضرية من 45.1% إلى40.1% ، مقابل تحسنها لدى الأسر في المناطق الريفية والتي انتقلت من 43.7% إلى 45.9%)، وذلك لصالح احتياجات أخرى لا تقل أهمية مثل السكن الذي انتقلت حصته من 13.5% إلى 20.4% (وذلك بسبب تزايد برامج الإسكان الوطني وانخراط المواطنين فيها مثل برنامج عدل 01، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف الإيجار...)، كذلك النقل والاتصالات والتي ارتفعت حصتها من 9.4% إلى 12% بفعل التطور الذي شهده هذا القطاع وضرورة مسايرته من طرف المواطنين، وبالرغم من ذلك تبقى حصة الإنفاق على الغذاء هي الأعلى من جملة ما تنفقه الأسر الجزائرية خلال هذه الفترة.

جدول رقم 6: تطور النفقات الاستهلاكية السنوية الإجمالية للأسر الجزائرية (2000-2011) الوحدة:%

نوع النفقات	حصة الإنفاق سنة 2000	حصة الإنفاق سنة 2011	التغير
المواد الغذائية والمشروبات غير كحولية	44.6	41.8	2.8-
الملابس والأحذية	8.6	8.1	0.5-
السكن وأعباءه	13.5	20.4	6.9+
الأثاث والمفروشات	3.4	2.7	0.7-
الصحة ونظافة الجسم	6.2	4.8	1.4-
النقل والاتصالات	9.4	12	2.6+
التعليم، الثقافة والترفيه	3.9	3.2	0.7-
مواد مختلفة، ونفقات أخرى	10.4	7	3.4-
المجموع	100	100	--

Source : office national des statistiques (ONS), **ENQUETE LES DEPENSES DE CONSOMMATION ET LE NIVEAU DE VIE DES MENAGES 2011 : dépenses de consommation des ménage algériens en 2011**, collection statistique № 183, série S : statistiques sociale, mars 2014, p : 32.

كما سجلت هذه الدراسة تفاوتا في معدل الإنفاق الغذائي بين المناطق الريفية والحضرية وذلك لصالح هذه الأخيرة، حيث ارتفع هذا المؤشر في المناطق الحضرية بـ 2.9 مرة ليبلغ 1281.1 مليار دج بين 2000-2011، بينما ارتفع في المناطق الريفية بـ2.5 مرة ليبلغ 594.3 مليار دج خلال نفس الفترة، لتستحوذ بذلك الأسر الحضرية على حصة الأسد في الإنفاق على الغذاء من الإجمالي وذلك بنسبة 68.3% مقابل 31.7% للأسر الريفية.

وبالنسبة لتوزيع هذا الإنفاق على مختلف المواد الغذائية، فلقد احتلت منتجات الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 17.5%، تليها الخضر الطازجة واللحوم الحمراء بنسبة 13.4% و13.3% على التوالي، ثم الدواجن والبيض، وكذا الحليب ومشتقاته بنسبة 8.4% و8.3% على التوالي للمجموعتين، ثم الزيوت بنسبة 7.1%، الفواكه الطازجة والسكريات بنسبة 5.1%، ثم باقي المواد. مع تسجيل تفاوت بين الريف والحضر في بعض المنتجات، حيث تزيد نسب كل من: المشروبات غير الكحولية واللحوم والبيض في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، بينما تزيد نسب كل من البقول الجافة والزيوت والحبوب لدى المناطق الجافة عنها في المناطق الحضرية سنة 2011.

وتضيف الدراسة أن متوسط إنفاق الفرد الجزائري السنوي على الغذاء قد شهد ارتفاعا خلال الفترة (2000-2011)، حيث انتقل من 22256 دج إلى 51076 دج، مع تسجيل أحسن نمو لصالح المناطق الريفية والتي ارتفع فيها هذا المؤشر من 18279 دج إلى 48013 دج، بينما انتقل في المناطق الحضرية من 25105 دج إلى 52634 دج ، والملاحظ هو أنه كلما تحسن مستوى معيشة الأفراد كلما ارتفع متوسط إنفاق الفرد على الغذاء، حيث بلغ إنفاق الفئات الغنية من السكان على الغذاء ما نسبته 31.4% من إجمالي الدخل مقارنة بنسبة 10.8% للفقراء وهي النسب التي كانت تمثل 37.5% و9.2% على التوالي سنة 2000، وتزداد هذه الفوارق في الحضر أكثر منها في الريف، حيث يبلغ انفاق الفئات الغنية في الحضر مقدار35% أما الفقراء فمقدار 8.6%، وبالنسبة للريف فيبلغ إنفاق الفئات الغنية على الغذاء نسبة 23.8% مقارنة بنسبة 15.6% للفئات الأكثر فقرا [25].

جدول رقم 07: توزيع النفقات السنوية الاستهلاكية الغذائية للأسر الجزائرية (2011) الوحدة: %

المواد	الحصة المئوية	المواد	الحصة المئوية
منتجات الحبوب	17.5	الفواكه الطازجة	5.1
اللحوم الحمراء	13.3	الفواكه المجففة	1.9
الدواجن، الأرانب، البيض، ...	8.3	المنتجات السكرية	4
الاسماك	1.4	القهوة والشاي والمنشطات	3.3
الحليب ومشتقاته	8.4	المشروبات غير كحولية	3.7
الزيوت والدهون	7.1	التوابل، الملح، البهارات	1.7
الخضر الطازجة	14.3	نفقات غذائية اخرى	7.6
الخضر الجافة، والمحفوظة	3.3	مجموع المواد	100

Source : office national des statistiques (ONS), **ENQUETE LES DEPENSES DE CONSOMMATION ET LE NIVEAU DE VIE DES MENAGES 2011** : op.cit., p : 12.

وبالرغم من عدم حداثة هذه الدراسة، فإنه يمكن أن يستشف منها بالنسبة لموضوع بحثنا بعض المعلومات المهمة والتي تتعلق أساسا ببداية تغير أولويات الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الجزائرية وذلك بسبب التراجع المسجل في حصة الإنفاق الغذائي لصالح احتياجات أخرى مثل السكن والنقل والاتصالات في السنوات الأخيرة (2011)، خصوصا مع توفر بعض العوامل مثل : تزايد الدخل، تزايد أهمية مثل هذه الاحتياجات في الحياة المعاصرة، تقديم الحكومة لمساعدات وتسهيلات لاقتناء هذه السلع (البيع بالإيجار للسكنات، البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة وفي مقدمتها السيارات...)، وهي السلع التي كانت أقل طلبا قبل فترة هذه الدراسة، وتبقى هذه الظاهرة سليمة كلما زاد الدخل وكان هناك إشباع للاحتياجات الغذائية كما ونوعا، وتكيفا مع مقتضيات الحياة المعاصرة، بينما تصبح هذه الظاهرة غير سليمة في حال تراجع للدخل وخفض الإنفاق الغذائي عن الحدود المطلوبة بغرض تغطية تكاليف احتياجات أخرى خصوصا إذا كانت من نوع الكماليات، في هذه الحالة سوف تتأثر مقدرة الأفراد في الحصول على الغذاء سلبا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن ارتفاع حصة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل مرتبطة بتحسن مستوى المعيشة حيث ترتفع هذه الحصة لدى الفئات الغنية ثلاث مرات مقارنة بالفئات الفقيرة ، وهذا يعني أن مقدرة الفقراء على الحصول على الغذاء الأساسي هي أقل ثلاث مرات من قدرة الأغنياء، وهو دليل على حجم الهوة بين الطبقتين.

4.1.2.تطور دعم الغذاء: يظهر دعم الغذاء في الجزائر تحت بند دعم الأسر والذي ينطوي بدوره تحت بند التحويلات الاجتماعية هذا الأخير الذي يحتل أهمية بالغة ضمن النفقات السنوية لميزانية الدولة، ويشمل هذا الدعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية والمتمثلة في: الحبوب، الحليب، الزيت، السكر. ويشير الجدول رقم 08 أسفله، إلى التذبذب الذي شهده هذا الدعم كقيمة طوال فترة الدراسة (2009-2016)، وفي المتوسط كانت تنفق الجزائر حوالي 193 مليار دج سنويا كدعم لأسعار الغذاء الأساسية خلال هذه الفترة، أين سجل أكبر قيمة له سنة 2011 بمقدار 279.1 مليار دج والتي كانت موجهة أساسا لتغطية الزيادة الحادة في أسعار الزيت والسكر أنا ذاك،

ليشهد تراجعا في نهاية المدة (2016) عند رقم 190 مليار دج وهو أقل من رقم 192.2 مليار دج عند سنة 2009، وهو ما أدى إلى تراجع حصته من 15.9% إلى 10.31% في إجمالي التحويلات الاجتماعية للفترة السابقة، وهذا بالرغم من ارتفاع المخصصات المالية لهذه الأخيرة من 1207.9 مليار دج إلى 1841.6 مليار دج لنفس الفترة، كما تراجع دعم أسعار الغذاء من إجمالي ميزانية الدولة من 4.5% على 2.4% للفترة (2009-2016) ونفس الشيء نلاحظه بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خصوصا في السنتين الأخيرتين (2015-2016) ، ويفسر ذلك بدرجة كبيرة إلى التراجع المسجل أساسا في مداخيل الدولة منذ 2014 والتي لازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما أثر سلبا على مخصصات الإنفاق الحكومي عامة، ومن جهة أخرى يعكس تراجع دعم حصة أسعار الغذاء من إجمالي قيمة التحويلات الاجتماعية توجه الحكومة الجديد انطلاقا من سنة 2016 نحو خفض الدعم عموما وذلك بسبب تزايد عبأه على الميزانية في ظل تراجع الموارد المالية، وهي عوامل كلها تصب في غير مصلحة القدر ة الشرائية للفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل، التي سوف تؤدي إلى تراجع مقدرتها في الوصل إلى الغذاء الأساسي.

جدول رقم 08: تطور قيمة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر (2009-2017) الوحدة: مليار دج، %

الإعانات / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التحويلات الاجتماعية	1208	1239	2065	1868,5	1574	1609	1750,6	1841,6	1630,8
الحصة من نفقات الميزانية	28,45	27,74	35,28	26,47	26,14	23	22,86	23,61	23,69
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي	12,12	10,33	14,16	11,53	9,46	9,33	10,55	10,78	--
دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية	192,2	96,2	279,1	215,6	197,4	213,7	225,5	190	127,1
الحصة من التحويلات الاجتماعية	15,91	7,76	13,52	11,54	12,54	13,28	12,88	10,32	7,79
الحصة من نفقات الميزانية	4,53	2,15	4,77	3,05	3,28	3,05	2,95	2,44	1,85
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي	1,93	0,80	1,91	1,33	1,19	1,24	1,36	1,11	--

Sources : Préparer le chercheur à partir de **:**

-Le gouvernement Algérien, **Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015)**, op.cit., p : 34.

- Nations Unions (commission économique pour l'Afrique), **Profil de pays : Algérie 2016**, Addis-Abeba, Éthiopie, mars 2017, p : 34.

- نسرين لعراش، **مشروع قانون المالية 2017: خفض الدعم بسبب الأزمة**، يومية الجزائر اليوم، عدد: 2016/09/27 ، على الموقع الإلكتروني:

http://aljazairalyoum.com/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-consulté le 2/11/2017.

- إيكو ألجريا، **مشروع قانون مالية 2018: الحكومة تخصص 1760 مليار دينار تحويلات اجتماعية**، موقع إخباري في الاقتصاد، 2017/09/29، على الموقع التالي: http://www.eco-algeria.com/content/%D9%85%8%B1%.10/12/2017.

- بالنسبة للحصص المئوية فقد تم حسابها اعتمادا على بيانات البنك الدولي (2009-2016)، وقانون المالية لسنة 2017.

وفي ذات الشأن تثار قضية دعم أسعار الغذاء الأساسي في الجزائر من زاوية أخرى تتعلق بالفعالية، ذلك أن نظام الدعم المتبع عموما حاليا ومنذ مدة هو نظام شامل حيث يسمح لجميع فئات المجتمع من الاستفادة من الدعم وبغض النظر عن مستوياتهم المعيشية فقراء كانوا أم أغنياء، بل بالعكس قد يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء وليس في الغذاء فقط وإنما كذلك في باقي مجالات الدعم مثل: الطاقة، الصحة، السكن، ... وذلك بسبب ارتفاع قدرتهم الشرائية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات (الموضحة في العنصر السابق)، حيث تبين أن الأغنياء ينفقون بمعدل يفوق ثلاثة مرات ما ينفقه الفقراء على الغذاء في الجزائر،

ما يعني النسبة الأكبر لدعم الغذاء تحول إلى الأغنياء. وبهذا نلاحظ أن هذا النمط من الدعم لا يحقق الأهداف المنوطة به والأكثر من ذلك هو يعمل ضدها والمتمثلة في دعم الفئات الفقيرة أساسا بغرض رفع قدرتها الشرائية ومن ثم زيادة مقدرتها في الحصول على الغذاء[26].

وتعتبر الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تطبق نظام الدعم الشامل الذي يعتبره الخبراء من أسوأ النماذج على الإطلاق وذلك لغياب العدالة الذي تطبقه من جهة، ومن جهة أخرى فهو يستنزف ميزانيات ضخمة من الحكومة بسبب شموليته جميع السكان، وهي الأسباب التي تدعوا إلى إعادة النظر فيه بغية استهداف الفئات المعنية فقط وذلك عبر تطبيق نظام التحويلات النقدية الموجهة الذي تنادي به مختلف الهيئات الدولية المختصة[27]، وهو ما من شأنه ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه من الفقراء وذوي الدخل المنخفض وبالتالي رفع قدرتهم الشرائية عمومان وتحسين إمكانيات الحصول على الغذاء الأساسي خصوصا مع فترات ارتفاع أسعاره.

5.1.2.تطور مؤشر نقص التغذية: يمثل نقص التغذية، حالة من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل، وتعرف بعدم كفاية مستوى المتناول من الأغذية لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية. ويذكر أحيانا أن نقص التغذية المزمن هو المرادف لمصطلح الجوع، وبحسب هذا التعريف يعتبر نقص التغذية المفهوم المعاكس لمقدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الأساسي، والذي يعتبر كذلك نتاجا للمؤشرات المدروسة سابقا. وبغرض قياس عدد ناقصي التغذية عبر العالم، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بتطوير مؤشر قياس كمي عرف باسم " معدل انتشار نقص التغذية (PoU)* "، وذلك منذ سنة 1963، كما يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى التقدم المحرز دوليا في سبيل تحقيق أهداف قمة الغذاء العالمية **والأهداف الإنمائية للألفية*** في شقها المتعلق بخفض نقص التغذية[28].

ويوضح الجدول أسفله مدى التقدم المحرز من طرف الجزائر في تحقيق الأهداف السابقة، حيث نجحت في بلوغ الغاية (1-ج) من الهدف الأول والمتعلقة بخفض نسبة ناقصي التغذية إلى اقل من 5% بين (1990-2015)، حيث انتقلت هذه النسبة من 7.7% كمتوسط للفترة (1990-1992) إلى 4.6% كمتوسط للفترة (2013-2015) أي أقل من 5%. ونفس الشيء نلاحظه عند باقي دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر) أين نجحت هي الأخرى في تحقيق هذه الغاية.

جدول رقم 09: تطور ناقصي الغذاء في دول شمال إفريقيا (1990-2016) الوحدة: مليون نسمة، %

السنوات	1990-1992		2013-2015		2014-2016		هدف الألفية	هدف قمة الغذاء
الدول	العدد	%	العدد	%	العدد	%	النسبة أقل من 5%	العدد أقل من النصف
الجزائر	2.1	7.7	1.8	4.6	1.8	4.6	محقق	يوشك على التحقق
تونس	-	5 >	0.5	4.5	0.6	5	محقق	يوشك على التحقق
المغرب	1.5	5.9	1.4	4.1	1.2	3.5	محقق	لم يتحقق بعد، وعدم التقدم
مصر	-	5 >	3.9	4.4	4.1	4.5	محقق	لم يتحقق بعد، مع البطء

المصدر: -منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2015)**، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

- بيانات معدل انتشار نقص التغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، عبر الموقع الإلكتروني:
http://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS,consulte le 15/10/2017.

أما بالنسبة لهدف تحقيق قمة الأغذية العالمية المتمثل في خفض عدد ناقصي التغذية إلى اقل من نصف عددهم لنفس الفترة السابقة*، فقد شهد هذا المؤشر تحسنا في الجزائر لكن دون بلوغه، حيث تراجع عدد ناقصي التغذية من 2.1 مليون نسمة إلى 1.8 مليون نسمة عوض أن يكون 1.05 مليون نسمة، وفي الوقت الذي توشك فيه كل من الجزائر وتونس على تحقيق هذا الهدف قبل سنة 2020، في حالة الاستمرار على نفس التوجهات، نلاحظ أن المغرب لم تبلغ هذه الغاية لكنها لم تحرز أي تقدم أو تراجع، أما مصر فهي كذلك لكنها تسجل تقدما بطيئا في بلوغه.

ولقد ساهمت التطورات السابقة في تحسن مؤشر الجوع في الجزائر، حيث سجل هذا الأخير تراجعا في قيمته خلال الفترة (1990-2015) بـ 8.4 نقطة، منتقلا من المستوى المتوسط (17.1 نقطة) إلى المستوى المنخفض للجوع (8.7 نقطة)، وبهذا تأتي الجزائر بعد كل من السعودية والمغرب عربيا من حيث مستوى تراجع الجوع خلال الفترة السابقة، غير أنها تبقى تحتفظ بدرجات أعلى نوعا ما من مستويات الجوع لسنة 2015 وذلك عند 8.7 نقطة، وإذا ما قورنت مع بعض الدول العربية مثل: السعودية (5.1)، تونس (5.6)، الأردن (5.8).وبهذا يبقى هدف القضاء على الجوع نهائيا والذي يمثل الهدف الأول من أهداف الألفية طموحا قابل للتحقيق، ومؤجلا إلى ما بعد 2015.

جدول رقم 11: تطور مؤشر الجوع* في الجزائر وبعض الدول العربية (1990-2015) الوحدة: نقاط

الدولة / السنوات	1990	1995	2000	2005	2015	التغير
الجزائر	**17.1**	**18**	**14.8**	**12.2**	**8.7**	**8.4 -**
تونس	11.5	14.2	8.9	6.7	5.6	5.9 -
المغرب	18.7	18.8	15.7	17.7	9.5	9.2 -
مصر	20.5	18.9	15.1	13.1	13.5	7 -
السعودية	15.8	14.3	10.4	11.8	5.1	10.7 -
الأردن	12.8	10.5	9.8	6.5	5.8	7 -

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي (2015)**، الخرطوم، 2015، ص: 34

2.2.العوامل المادية: في ظل اجتماع العوامل الاقتصادية السابقة فإنه لا يمكن ضمان وصول المواطنين إلى الغذاء إلا بتوفر مجموعة من العوامل والإمكانيات المادية والتي تتمحور حول البنى التحتية من طرق كثيفة ومعبدة، وخطوط للسكة الحديدية...الخ، حيث يساهم توفرها وجودتها في ضمان حركة النقل بين مختلف مناطق الإنتاج والتسويق والاستهلاك، بالتالي تحسين مقدرة الأفراد في الوصول إلى الغذاء.

1.2.2.كثافة شبكة السكك الحديدية: عرفت شبكة خطوط السكة الحديدية في الجزائر تطورا بارزا في العشرية الأخيرة، وذلك بفضل الاهتمام الحكومي المتزايد بها، حيث انتقل طول السكة الحديدية من 1700 كلم سنة 2000 إلى 4000 كلم سنة 2015، ويتوقع ارتفاعها إلى الضعف أي 12500 كلم آفاق 2020 عند اكتمال البرنامج الوطني لتطوير شبكة السكة الحديدية، ما من شأنه أن يحفز الحركة الاقتصادية والتجارية من خلال ربط المرافق

الحيوية ببعضها، مثل: الموانئ، المطارات، المناطق الصناعية والفلاحية والتجارية، أسواق الجملة والتجزئة،... الخ، وتسهيل عملية نقل البضائع وتنقل الأفراد، وفك العزلة عن المناطق البعيدة والمحرومة[29] .

2.2.2.كثافة الطرق وتعبيدها: تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها بـ 112696 كلم منها 29280 كلم هي من الطرق الوطنية، وأكثر من 4910 عبارة عن هياكل فنية، كما يتوقع توسيع هذه الشبكة بـ 1216 كلم أخرى تربط بين اقصى الشرق والغرب.[30]

وبحسب أحد التقارير الصادرة عن البنك العالمي تحت عنوان : "تصحيح نقائص البنى التحتية في مجال النقل والأشغال العمومية"، أنه وبالرغم من تسجيل الجزائر لأعلى نسبة تغطية لشبكة الطرق مقارنة بعدد السكان، حيث تصل النسبة إلى 3.3 كلم لكل 1000 نسمة، مقابل 1.9 كلم لكل 1000 نسمة في تونس والمغرب، و0.9 كلم في كل من مصر وتركيا، فضلا عن نسبة الطرق المعبدة بنسبة 72% مقابل 66% لتونس و 56% للمغرب، و78% لمصر، غير أن أكثر من 60% من الطرقات مصنفة بأنها في وضع متردي أو سيء مقابل 39% فقط من الطرق التي توجد في حالة جيدة، بينما توجد الطرق البلدية والريفية في وضع أسوأ بنسبة 70% .

واعتبر التقرير أن خدمات النقل تتباين فعاليتها، ولكن البعض منها يعرقل النمو وإنتاجية بعض القطاعات الاقتصادية، مشيرا بأن النوعية والانتظام وتكلفة خدمات النقل لها انعكاس مباشر على إنتاجية الاقتصاد، وسجل التقرير تحسنا في عملية معالجة ونقل البضائع في الموانئ، مع متوسط بقاء سفينة راسية بالميناء قصد المعالجة من 5.5 يوما إلى 2.3 يوما، كما تم تحسين مدة انتظار السفن الناقلة للحاويات بمعدل 6 ساعات، بينما المعدل في إفريقيا هو 48 ساعة، وفي أوروبا ساعتين. ولكن مدة تخزين وبقاء السلع نتيجة التأخر المسجل على مستوى الجمارك يبقى طويلا بمعدل 12 يوما بينما يصل في المغرب إلى 3 أيام، ويمكن أن يمتد إلى 44 يوما بالنسبة للجزائر دائما، حسب تقديرات البنك العالمي في تقريره حول مناخ الاستثمار.

كما لاحظ التقرير أن قطاع النقل والأشغال العمومية بالجزائر يعاني نقص الصيانة والتأخر التكنولوجي والذي أدى إلى قدم تجهيزاته، وبالتالي ضعف قدرات الاستغلال ، فعلى سبيل المثال تسجل الجزائر حركة بأقل من مليون وحدة في كلم الواحد في مجال السكك الحديدية، مما يجعل استغلال هذا القطاع أقل بكثير من قدراته، كما لا يسمح قدم التجهيزات ببعض الموانئ(نهائي الحاويات لميناء العاصمة) إلا بحوالي 7 حركات نقل بالرافعات في الساعة مقارنة بـ15 حتى 45 حركة حسب المقاييس الدولية، ويرجع هذا التقرير أسباب ذلك كله إلى إعطاء السلطات الأولوية للاستثمارات الجديدة في هذا القطاع على حساب الصيانة الدورية وهو الأمر الذي ساهم بارتفاع تكلفة إعادة تهيأت هذه الطرق والمنشآت. ولاحظ التقرير كذلك عدم إعطاء أهمية للتقييم الاقتصادي مما أدى إلى عدم مردودية عدد من استثمارات السكك الحديدية، إذ تم إنجاز مشاريع على المدى المتوسط لكن نسب مردوديتها الاقتصادية تبقى ضعيفة، فضلا عن غياب حركة التنقل بها.[31]

إن اجتماع مثل هذه العوامل، رغم التحسينات التي شهدناها، سوف يضعف من فعالية القطاع في سبيل تسهيل وتسريع عملية نقل البضائع والأشخاص، كما قد تتسبب هذه الوضعية في عرقلة نمو حركة التسويق

والتبادل التجاري لمختلف البضائع ومنها: المنتجات الزراعية والغذائية، وفي الأخير التأثير على إتاحة الغذاء للأفراد وعلى قدرتهم على الحصول عليه من حيث التكلفة.

3.التحديات المستقبلية: تسعى الجزائر خلال هذه الفترة وحتى آفاق 2020، استكمال تحقيق هدف الأمن الغذائي المستدام، إضافة إلى أهداف الألفية المتعلقة بالقضاء على الجوع، وفي سبيل تحقيق ذلك تعترضها العديد من التحديات خصوصا في مجال زيادة إمكانية الأفراد في الوصول إلى الغذاء المناسب، وهي التي يجب حلحلتها وفق تدابير مسبقة، حيث نذكر من أهمها ما يلي:

1.3.النمو السكاني، وزيادة الإنتاجية: قدر عدد سكان الجزائر حاليا (2017) بحوالي 41.3 مليون نسمة منهم 28.6 % ريفيون، ويتوقع بلوغهم حجم 42.2 مليون نسمة آفاق سنة 2018 وذلك في حال استمرار نموهم بنفس الوثيرة، هذه الأخيرة التي تعتبر مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت مع المتوسط العالمي، حيث بلغ متوسط معدل النمو السكاني في الجزائر للفترة (2009-2017) ما نسبته 2% مقارنة بنسبة 1.2% للمتوسط العالمي لنفس الفترة[32]، ويشكل بذلك أحد التحديات الأساسية أمام جهود التنمية عموما وتحقيق الأمن الغذائي خصوصا، وذلك بسبب تزايد الطلب على الغذاء بشكل يفوق بكثير نمو الإنتاج المحلي، مما يؤدي ذلك إلى موجات تضخمية في أسعار الغذاء تعجز مداخيل الأفراد عن مسايرتها في ظل ثبات الأجور وتراجع دعم الدولة، وبالتالي التأثير سلبا على مقدر الأفراد خصوصا الفئات الفقيرة على وصولها للغذاء الأساسي. ويمكن التقليل من هذه التداعيات من خلال ترشيد طلب الأفراد على الغذاء وعقلانية من خلال مكافحة ظاهرة التبذير ولاسيما في مجال الحبوب (الخبز مثلا)، ومن جهة أخرى السعي نحو زيادة الإنتاجية الزراعية في مختلف المنتجات النباتية والحيوانية والصيدية، من خلال عمليات التكثيف الزراعي المستمر، وعصرنة تقنيات الإنتاج وفق التكنولوجيا الحديثة خصوصا في الفروع الأساسية: الحبوب، الحليب، السكر، الزيوت.

2.3.دعم الإنتاج والاستهلاك، في ظل تراجع الموارد المالية للدولة :والتي تعتبر من بين التحديات الخطيرة، حيث تشهد الجزائر ومنذ منتصف سنة 2014 تراجعا مستمرا في مداخيلها جراء التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط (كما رأينا سابقا)، وهو ما دفع الحكومة إلى تبني سياسة تقشفية إلى غاية 2019، نجم عنها تخفيض وتسقيف النفقات العمومية في حدود 6400 مليار دينار سنويا طوال الفترة (2017-2019) كأحد مقتضيات نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي شرع فيه مطلع 2016[33]، وهو ما من شأنه خفض جميع أشكال الدعم المقدمة، والتي من بينها دعم الإنتاج الزراعي، فعلى سبيل المثال تراجعت مخصصات ميزانية الاستثمار لقطاعي الزراعة والري إلى 152 مليار دج تقريبا سنة 2017 مقارنة بـ204مليار دج سنة 2014 أي تسجيل تراجع بحوالي 48% [34]، فضلا عن تجميد العديد من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية (السكن الريفي)، كل ذلك من شأنه رفع تكاليف الإنتاج الزراعي و تثبيط الحيوية الأخيرة التي يشهدها القطاع الزراعي في بعض أنحاء الوطن، مما يودي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار الغذاء النهائية. ما يقتضي ضرورة تحديد الدولة أولوياتها في الإنتاج

والاستثمار بهدف التسيير الرشيد للنفقات والإعانات المتاحة وزيادة مردوديتها، ومحاولة استقطاب رأس المال الخاص الوطني والأجنبي لتطوير القطاع، عوض الاعتماد على مساهمات الدولة.

على صعيد آخر، تشهد إعانات أسعار الغذاء تراجعا وتذبذبا في السنوات الأخيرة (كما رأينا سابقا)، وهو ما يؤثر سلبا على مقدرة الأفراد في الحصول على الغذاء الأساسي في ظل عدم مرونة الأجور، وبالطبع سوف يكون الأثر أكبر على الفئات الفقيرة والمعوزة، وبغرض تجاوز مثل هذه التحديات كذلك يقترح العديد من الخبراء المختصين محليا ودوليا ضرورة الإسراع في تغيير نظام الدعم الشمولي الحالي الذي يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، بنظام أخر يكون اكثر عدالة وأقل إنفاقا توافقا مع الوضع المالي للدولة، وذلك من خلال التحول إلى نظام التحويلات النقدية المستهدفة، بحيث يستهدف الفقراء وذوي الدخل المنخفض مباشرة والذين يكونون أكثر استفادة مقارنة بباقي الفئات، وبهذا يتم تحقيق الهدف الأساسي المنوط بالدعم وفي نفس الوقت الإقلال من ميزانيته بسبب عدم شموليته جميع الأفراد. وذلك إقتداءا بالتجارب الدولية في هذا المجال، ولا سيما التجربة الإيرانية الرائدة التي أشاد بها مسؤولوا البنك العالمي، حيث يرون أن التحول الذي حدث في نظام الدعم الإيراني من النظام الشامل إلى النظام الانتقائي ساهم بقوة في تقليص نسبة الفقراء في هذا البلد من 13% إلى 8% منذ تطبيق النظام الجديد سنة 2010.[35]

3.3.تقلبات أسعار الغذاء المحلية والدولية :لقد رأينا فيما سبق، أنه وبسبب التبعية الغذائية التي تعرفها الجزائر في المواد الغذائية الأساسية : الحبوب، الحليب، السكر، الزيت، ففي الحالات التي تشهد أسعارها الدولية ارتفاعا فإن ذلك ينعكس مباشرة في شكل تضخم محلي، يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي تراجع إمكانياتهم في الحصول على الغذاء الأساسي، بدورها تساهم الاختلالات التنظيمية والوظيفية لأسواق المنتجات الغذائية الطازجة والمصنعة في الجزائر (أسواق الجملة والتجزئة) في إحداث تقلبات حادة في أسعارها حتى في أوقات الوفرة، وهذا بالرغم من إجراءات الضبط والرقابة العمومية في هذا المجال. إن استمرار مثل هذه الأوضاع من شأنه أن ينسف جميع الجهود المبذولة سابقا في حال عدم تصحيحها، وبأي حال من الأحوال لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حشد الجهود لترقية الإنتاج الزراعي وزيادة الوفرة الغذائية منه قدر المستطاع وذلك لتقليل مخاطر تقلبات أسعار الغذاء الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من خلق آليات رقابة أكثر فعالية على مختلف الممارسات التجارية المتعلقة بالمنتوج الزراعي والغذائي، وعلى مستوى جميع الأسواق الرئيسية والثانوية، والسهر على مكافحة الاحتكارات التجارية سواء للمنتوج المستورد أو المنتج المحلي والتي تضر كثيرا بالمنتجين والمستهلكين على حد السواء، إضافة إلى ضرورة إصلاح نظام ضبط أسعار المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)، بشكل يحقق الأهداف المنوطة به في ضبط أسعار السوق في حالة الوفرة والندرة والمتابعة الميدانية المكثفة، بغرض تحقيق استقرار الأسعار .

4.3.النقل والمواصلات: إن هدف تطوير الإنتاج ومن ثم إيصاله إلى المستهلكين عبر مختلف قنوات التوزيع (أسواق الجملة والتجزئة) في ظروف جد حسنة وبأسعار معقولة، يقتضي من السلطات زيادة توسيع شبكة النقل

عبر الطرق والسكك الحديدية، من خلال استكمال البرامج الاستثمارية المبرمجة للفترة اللاحقة لتشمل جميع المناطق الإنتاجية والتجارية، كذلك يجب عصرنة عتاد وتجهيزات المطارات، والموانئ، القطارات، شاحنات النقل بالتبريد، بغرض تحسين كفاءة استغلالها، والتقليل من الفاقد في كميات الغذاء والوقت ، كل ذلك من شأنه خفض تكاليف الغذاء الذي يترجم في أسعاره النهائية، وبالتالي تحسين مقدرة السكان على الوصول إلى إليه اقتصاديا وماديا.

الخاتمة:

يمثل بعد مقدرة الحصول على الغذاء، بعدا حيويا ومكملا في تحسين مستويات الأمن الغذائي إلى جانب باقي الأبعاد (وفرة الغذاء، استقراره، استخدامه)، كما أنه يساهم بقوة في خفض عدد ناقصي التغذية وبلوغ أهداف الألفية المرصودة، ولقد مكنت دراسة تطور مؤشراته المختلفة في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، من الوقوف على العديد من **النتائج**، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

– عرف المؤشر المحلي لأسعار الغذاء تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة (2009-2016)، كما أنه تميز بحساسية شديدة اتجاه ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، خصوصا في مجال السلع الغذائية الأساسية: الحبوب، الحليب، السكر، الزيوت، والتي تعتبر الجزائر مستورد صاف فيها، حيث كان يؤثر ذلك سلبا على المقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي على مقدرتهم في الحصول على الغذاء المناسب، ويتوقع أن يستمر ذلك خصوصا مع تزايد النمو السكاني وتذبذب الإنتاج الزراعي، والاختلالات التي تشهدها الأسواق المحلية.

– رغم تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة السابقة باستثناء سنتي (2015-2016)، إلا أن ذلك لم يساهم بشكل كبير في تحسن المقدرة الشرائية للأفراد ووصولهم للأغذية، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في مؤشر أسعار الغذاء من جهة، ومن جهة أخرى التراجع في عدالة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفئات، والذي نجم عنه تراجع تكافؤ القوة الشرائية في المجتمع، أين بلغ عدد الفقراء حوالي 3.3 مليون نسمة من إجمالي 40 مليون نسمة سنة 2015 (حسب خط الفقر الدولي عند عتبة 2 دولار يوميا)، وهي نسبة مرتفعة.

– احتل الإنفاق على الغذاء نسبة معتبرة من إجمالي ما تنفقه الأسر الجزائرية على مختلف احتياجاتها (في حدود 42% حسب إحصائيات 2011)، وذلك دليل على أهمية هذا الإنفاق في الحياة اليومية، وترتبط هذه الحصة ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة، فكلما ارتفع مستوى معيشة الأفراد كلما زادت هذه الحصة من الإجمالي، وبهذا نجد أن الأغنياء في الجزائر ينفقون حصصا أكبر على الغذاء مقارنة بالفقراء. وهو ما يؤكد النتيجة السابقة.

– يشكل دعم أسعار الغذاء في الجزائر، أحد وسائل الحكومة الأساسية في دعم القدرة الشرائية للفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض ولا سيما في فترات أزمات الغذاء الحادة، إلا أن حجم هذا الدعم بدأ يتراجع خلال السنوات الأخيرة (2015-2016)، وذلك بسبب تراجع مداخيل الدولة إثر تراجع أسعار النفط، ضف إلى ذلك

تميز نظام الدعم المتبع بشموليته مما يقلل من فعاليته في استهداف الفئات المعنية منه وجعل الأغنياء أكثر استفادة منه، كل هذا يؤثر سلبا على تحسن مقدرة الحصول على الغذاء لدى الفئات المعنية.

– شهدت عوامل الوصول المادي للغذاء تطورا كبيرا في الجزائر خلال فترة الدراسة، ولا سيما في مجال توسيع شبكة الطرق المعبدة والسكك الحديدية، غير أنها تبقى تعاني من بعض النقائص مثل: نقص الصيانة، قدم بعض التجهيزات، تردي الطرق...الخ، والتي تقلل من فاعليتها وتؤثر على حركة النقل وتكلفته، وبالتالي التأثير على إتاحة الغذاء للأفراد وعلى مقدرتهم في الوصول والحصول عليه.

– في نهاية المدة، تراجعت نسبة السكان ناقصي التغذية في الجزائر إلى 4.6% كمتوسط للفترة (2013-2015) مقارنة بنسبة 7.7% كمتوسط للفترة (1990-1992)، وهو ما يعني بلوغ الغاية (1-ج) من أهداف الألفية والمتعلقة بخفض نسبة ناقصي التغذية إلى ما دون 5% للفترة (1990-2015)، والذي انعكس إيجابا على مؤشر الجوع الذي عرف هو الآخر تراجعا من المستوى المتوسط (17.1 نقطة) إلى المستوى المنخفض (8.7 نقطة).

– وبالرغم من التحسن المسجل في مؤشر ناقصي التغذية وبالتالي عدد الأفراد الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي، فإن ذلك يبقى تحسنا ضعيفا ولا يمثل مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن الغذائي في البلد خلال فترة الدراسة، كون عدد ناقصي التغذية لم ينخفض إلا بـ0.3 مليون نسمة طوال 25 سنة، حيث لا زال عددهم مرتفع في حدود 1.8 مليون نسمة (2013-2015) مقابل 2.1 مليون نسمة كمتوسط للفترة (1990-1992)، وهو الذي يرجع في اعتقادنا إلى عدم تسجيل تطور حقيقي وكبير في العوامل السابقة المتعلقة بزيادة المقدرة المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء.

اقتراحات وتوصيات:

-العمل على تقليل التبعية الغذائية للخارج في مجال المواد الأساسية مثل: الحبوب، الحليب، من خلال حشد الجهود لتطوير وعصرنة الإنتاج الوطني منها، بهدف تدنية مخاطر تقلبات أسعار الغذاء الدولية وآثارها السلبية على تراجع القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي كمية ونوعية الغذاء المحصل عليه.

– تنظيم الأسواق المحلية للمنتجات الغذائية المستوردة والمحلية الطازجة منها والمصنعة، وذلك من خلال فرض رقابة فعالة على مختلف الممارسات التجارية وعلى مختلف الأسواق (الجملة والتجزئة)، وكذا إجراء إصلاحات على نظام ضبط أسعار المنتجات الغذائية الأكثر استهلاكا (SYRPALAC)، من أجل مكافحة الاحتكارات غير شرعية للتجار، والتي تضر بالمنتجين والمستهلكين.

-القيام بحملات توعوية لصالح المواطنين والمستهلكين عامة، حول أهمية ترشيد الطلب على الغذاء بغية التقليل من التبذير والفاقد الغذائي، كما يساهم ذلك في تحقيق وفورات مالية لمختلف الأسر سوف يساعدها في تغطية نفقات أخرى، وعلى الصعيد الوطني سوف يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على الغذاء وبالتالي تراجع الأسعار وتحسن القدرة الشرائية وقدرة الحصول عليه لمختلف الفئات.

– ضرورة إصلاح نظام الدعم الغذائي في الجزائر، لجعله أكثر فاعلية في استهداف الفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل، وذلك من خلال التحول من نظام الدعم الشمولي المتبع حاليا إلى نظام الدعم الانتقائي، عن طريق تقديم إعانات نقدية مباشرة للفئات المعنية، وبالتالي ضمان استفادتها من الدعم ومن تحسن مقدرتها في الحصول على الغذاء، ومن جهة أخرى ينجم عن تقليص الفئة المستفيدة تحقيق وفورات مالية في الإنفاق الحكومي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى أكثر أهمية، وذلك اقتداءا بالتجارب الدولية في هذا المجال (منها التجربة الإيرانية).

– بغرض تحقيق زيادة حقيقية في القدرة الشرائية للأفراد، على السلطات الرسمية وكذا أرباب العمل مراعاة المستوى العام للأسعار بمناسبة التخطيط لزيادات في أجور الموظفين، حيث لابد أن يتعدى معدل هذه الزيادات معدل الأسعار العام وخصوصا أسعار الغذاء.

– وبغرض الخروج من الحلقة المفرغة الناجمة عن زيادة الأجور ومن ثم زيادة الطلب على الغذاء، الشيء الذي يتسبب في ارتفاعه نتيجة ضعف مرونة الإنتاج الوطني، واتجاه الدولة للاستيراد، فتنخفض معها القدرة الشرائية للأفراد من جديد. لهذا ينصح بتطوير قدرات الإنتاج الوطني أولا من خلال تحسين إنتاجية العامل الجزائري، ومن ثم فإن ارتفاع الأجور سوف يكون تلقائيا وسوف يكون فعالا في تحسين القدرة الشرائية للأفراد.

– الاستمرار في مكافحة الجوع والفقر المدقع عبر جميع الوسائل الممكنة، من دعم للمشروعات المصغرة في الحضر والمدينة، دعم التعليم والخدمات الصحية للفئات المحرومة، تفعيل برامج التنمية المحلية والريفية، تحسين مستوى المعيشة الريفية، برامج التغذية المدرسية، توفير مناصب شغل...الخ، وذلك بغرض إحلال العدالة في توزيع الدخل الوطني، ومن ثم تكافؤ القوة الشرائية بين مختلف شرائح المجتمع، ما من شأنه تحسين المقدرة على الوصول إلى الغذاء للفئات المحرومة، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وإحراز تقدم حقيقي في أهداف الألفية.

قائمة المراجع:

[1] – أنظر إلى: –منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، روما، 2013، ص ص: 16–20

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (2008)**، الخرطوم، 2009، ص: 44.

[2] – محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص: 276.

[*] وهي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وتلبي عادة هذه النظم الاحتياجات الفورية للثغرة الغذائية، ويمكن أن تساعد على تحسين الحياة وسبل المعيشة وبالتالي خفض عدد الجياع في العالم، حيث ساهمت نظم الحماية الاجتماعية عموما في حماية 150 مليون نسمة من الوقوع في الفقر المدقع سنة 2013.

[3] – البنك العالمي، **أسعار المواد الغذائية: ضمان القدرة على الحصول على الغذاء**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2011/02/10/world-bank-flash-food-prices-ensuring-access-nutritious-food,consulte le 15/10/2017.

[4] – مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي حالة دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015، ص ص: 203–204.

[5] **-** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2013)**، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[6] – انظر إلى: –منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2014): تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية**، روما، 2014، ص: 44.

– علي مكيد، فريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة (2002–2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، عدد 17، 2017، ص: 6

[7] **-**طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية دالة**، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، 28–2014/10/29، جامعة المدية، الجزائر، ص ص: 1–2.

[8] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[9] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي (2008)**، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[10] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 08–16 المؤرخ في 03 أوت 2007 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية رقم 46، بتاريخ 8/10/ 2008، ص: 06.

[11] – علي مكيد، فريدة بن عياد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6–7.

[12] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2014)**، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[13]– أنظر: –حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005–2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص: 224.

–ناصري عبد القادر، **الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهاءها 2015**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 12، مارس 2015، ص ص: 270–272.

[14] – الأمم المتحدة، **الأهداف الإنمائية للألفية، وما بعد 2015**، على الموقع:

http://www.un.org/ar/millenniumgoals/poverty.shtml,le 5/11/2017

[15] - Banque d'Algérie، **Évolution économiques et monétaires en Algérie (2009)** , juillet 2010,alger,p :50.

[16] – تطورات مؤشر أسعار الأغذية العالمية لمنظمة الفاو، على الموقع:

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar, le 20/9/2017

[17] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية (2010)**، الجزائر، جويلية 2011، ص ص: 39–49.

[*] عرفت هذه الأحداث، بأحداث الزيت والسكر أنا ذاك.

[18] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية (2011)**، الجزائر، أكتوبر 2012، ص ص: 45–47.

[19] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية (2012)**، نوفمبر2013، الجزائر، ص ص: 58–65.

[20] – أنظر: –بنك الجزائر، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية (2014)**، جويلية 2015، الجزائر، ص ص: 38–39

– بنك الجزائر، **التقرير السنوي: التطورات الاقتصادية والنقدية (2015)**، نوفمبر2016، الجزائر، ص:50

[*] حيث بدأ الانخفاض انطلاقا من جوان 2014 لينتقل سعر نفط البرنت في الأسواق الدولية من 115 دولار خلال هذه الفترة إلى 60 دولار نهاية السنة، مسجلا تراجع قدره 50%، ليستمر الانخفاض سنة 2015 ويبلغ في نهايتها قيمة 37 دولار. (انظر تقرير بنك الجزائر لسنة 2014 و2015.)

[*] يعرف الفقر المدقع بالفقر الغذائي كذلك، لأنه يمثل ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق اليومي الذي لا يلبي الحاجات الغذائية الأساسية للفرد التي تؤمن له السعرات الحرارية الضرورية لممارسة أنشطته اليومية.

[21]-la banque mondiale، **Questions-réponses: La révision du seuil international de pauvreté**, sur site web: http://www.banquemondiale.org/fr/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq, le 2/11/2017.

[22] – منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، **حالة الأغذية والزراعة: الحماية الاجتماعية والزراعة كسر حلقة الفقر في الريف**، روما، 2015، ص: 94.

[23]- office national des statistiques (ONS), **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE(2015)**, № 740, Alger, Avril 2016, P :05

[24] - la banque mondiale(BM), **Dépenses de consommation finale des ménages,** sur le site web : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NE.CON.PRVT.CD ? Locations=DZ, le 2/11/2017.

[25]- office national des statistiques (ONS), **ENQUETE LES DEPENSES DE CONSOMMATION ET LE NIVEAU DE VIE DES MENAGES 2011: dépenses des ménage en alimentation et boissons en 2011**, collection statistique № 195, série S : statistiques sociale, novembre 2015, pp : 6-26.

[26]- Samira Imadalou, **Les subventions source d'injustice sociale: Les incohérences d'un système à deux vitesses**، journal EL WATAN، édition le 8 juin 2015, sur le site web : http://www.elwatan.com/archives/article.php?id_sans_version=296765. le 01/11/2017

[27] – نسرين لعراش، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[*]هو مقياس أنشئ منذ وقت طويل واعتمدته شعبة الإحصاءات في المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، عرض المؤشر للمرة الأولى عام 1963 في إطار المسح العالمي الثالث للأغذية ثم جرى تحسينه تدريجيا، يظهر المؤشر احتمال أن يقوم الفرد الذي تم انتقاؤه عشوائياً من الفئة السكانية المرجعية باستهلاك كمية غير كافية من الطاقة الغذائية من أجل تلبية احتياجاته، ويعتبر هذا الاحتمال تقديرا لنسبة الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا مصابين بنقص التغذية على صعيد كل السكان، وبعد ذلك يتم تحديد عدد الأشخاص المصابين بنقص التغذية (NoU) من خلال ضرب المؤشر المقدر بحجم السكان، ويدلّ المؤشر على وجود حالة من نقص التغذية إذا وصل متوسط استهلاك الأغذية خلال الفترة نفسها إلى ما دون المتطلبات . (انظر تقرير منظمة الفاو لحالة انعدام الأمن الغذائي سنة 2013).

[**]يدور هدف مؤتمر قمة الغذاء العالمي حول تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف بين الفترة (1993-1995) والفترة (2015).

[***]تحقيق الهدف الإنمائي الأول، الغاية 1-ج، والمتمثل في خفض من يعانون من نقص التغذية إلى النصف بين الفترة (1990-1992) و2015، أو خفض هذه النسبة إلى اقل من 5%.

[28] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2014)**، مرجع سبق ذكره، ص: 46-50.

[*]في حالات الدول التي لا تمتلك إحصائيات عن سنة الأساس الأصلية (1993-1995)، فإن منظمة الفاو تعتمد سنة الأساس (1990-1992)، غير أن الهدف يعدل بحيث يصبح المطلوب هو تخفيض عدد الفقراء إلى أكثر من نصف عددهم خلال تلك الفترة، عوض الاكتفاء بالنصف فقط وهو الذي يخص فترة الأساس الأصلية (1993-1995). لمزيد من التفاصيل راجع تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2015) للفاو، ص: 57.

[29] – الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية، **السكك الحديدية شريان من حديد**، مادة إعلامية، على الموقع الإلكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=F_JMgPHe2oo, le 10/9/2017.

[30]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، **قطاع النقل**، على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport,le 20/9/2017

[31] – حفيظ صواليلي، **البنك العالمي يقيّم قطاع النقل والأشغال العمومية في الجزائر أكثر من 60 بالمائة من الطرقات في وضعية سيئة**، على الموقع:
http : //transalgerie.fr.gd/situation-de-transport.htm, le 20/9/2017.

[32]– انظر إلى: -الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **الديموغرافية الجزائرية 2016**، بيانات إحصائية، عدد: 779، الجزائر، جوان 2017، ص: 24.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **بيانات السكان في العالم**، قاعدة البيانات
http://www.fao.org/faostat/en/#compare,le 5/10/2017.

[33] – س.خياري، **تسقيف النفقات السنوية للدولة بـ 6400 مليار دينار**، إيكو ألجريا، موقع إخباري اقتصادي، 2016/07/20، على الموقع الإلكتروني:
http://www.eco-algeria.com/content/%D8%AA%D8%B3%D9%82%D9%8A%D9%81.le 08/10/2017.

[34] – أنظر إلى: -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون المالية لسنة 2017**، الملحق ج، عدد 77، 2016/11/29، ص: 67.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون المالية لسنة 2014**، الملحق ج، عدد 68، 2013/12/31، ص: 47.

[35] – أنظر إلى: -ف. غ، **الدعم الاجتماعي .هل ستطبق الجزائر النموذج الإيراني؟** جريدة الخبر، عدد: 2017/6/15، على الموقع الإلكتروني:
http://www.elkhabar.com/press/article/122981/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85- le 10/1/2017.

– بغداد مندوش، **نظام الدعم: النظام الإيراني**، يومية الجزائر اليوم، عدد: 2017/6/15، على الموقع الإلكتروني:
http://aljazairalyoum.com/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%88%AF%D. le 10/1/2017.